

عرض كتاب

الناشر	:	مركز النشر بجامعة الملك عبد العزيز - جدة
اسم الكتاب	:	"من سلسلة أبحاث مركز الاقتصاد الإسلامي"
المؤلف	:	المصارف الإسلامية : دراسة شرعية لعدد منها
عرض وتحليل	:	د. رفيق يونس المصري
صدر عام	:	د. العياشي فداد
عدد الصفحات	:	١٤١٦ هـ (١٩٩٥ م)
	:	٧٥

أولا : عرض الكتاب

بحث المؤلف - حفظه الله - عمليات المصارف الإسلامية في خمسة فصول أساسية وفصل تمهيدي . خصص الأول لأساليب التمويل (الودائع) ، والثاني لأساليب التمويل ، والثالث لأساليب الاستثمار ، والرابع لأساليب الخدمة المصرفية ، والخامس لبعض الإيرادات التي تثير بعض المناقشة .

وللحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بالمصارف الإسلامية ، وزع الباحث استبياناً على واحد وأربعين مصرفاً أعده خصيصاً لهذا الغرض .

بعد تأكيد الباحث على أن الربا ليس هو وحده الذي يمكن أن يظهر في المصارف التقليدية ، فقد يصحب أعمالها محرمات أخرى : كالقمار ، والغرر ، والجهالة ، أشار في المقابل إلى أن المصرف الإسلامي ليس هو الذي ينتهي عن الربا وسائر المحرمات بل هو الذي يعمل بالأوامر إضافة إلى تركه النواهي .

ثم تعرض الباحث للحديث عن هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية والفتاوى التي تصدرها . وأشار إلى أن العلماء بداية لم يميزوا أخذ الأجر على القربات ، كالإمامة ، والخطابة ، والآذان إلى غير ذلك ، إلا أنه مع مرور الزمن اشتدت الحاجة إلى تلك الأعمال فأفتى العلماء بأخذ الأجرة عليها مراعاة للمصلحة . وربما دخل في هذا الباب الأجر على الفتوى ، والبحث العلمي الشرعي .

ولا يجد الباحث في هذا الباب حرجا في أن يأخذ المفتي أو عضو هيئة الرقابة الشرعية الأجر على عمله ، ولكنه يثير مسألة تتعلق بأخذ الأجر من المستفتي نفسه . فالمعروف أن عضو هيئة الرقابة الشرعية للمصرف يتقاضى أجره منه ، وهذا يشكل قيدا على استقلالية المفتي ، ولهذا يؤكد الباحث على أنه من المناسب إيجاد هيئات للرقابة الشرعية مستقلة عن المصارف الإسلامية ، وتتقاضى مكافأتها من خارجها .

في الفصل الأول الذي خصصه الباحث للحديث عن أساليب التمويل ، أشار إلى أن المصارف الإسلامية تستمد أموالها من المساهمين والمودعين . وقسم الودائع إلى:

١ - ودائع غير استثمارية : وهي مضمونة ، ولا عائد لها ، وبهذا فهي في معنى القرض في الفقه الإسلامي وذكر بأنه يجب أن تخلو أنظمة المصرف ، أو عقودها من التنصيص على أية مزايا تعود على أصحاب هذه الودائع في أي صورة من الصور لئلا يتلبس المصرف بأي شبهة ربوية .

٢ - ودائع استثمارية : هذه الودائع تكون على أساس المضاربة ومن ثم لا بد من توافر الشروط المتعلقة برأس المال ، وتوزيع الربح وغير ذلك ، ويتم اقتسام الربح بين رب المال والعامل حسب الاتفاق ، وتوزع حصة المال من الربح على أرباب المال حسب الحصة والمدة الزمنية للوديعة ، وكذلك توزع الخسارة بين أرباب المال ولا يتحمل العامل أي شيء ما لم يتعد أو يقصر فيضمن .

وقد انبرى الباحث لبعض المؤلفين والباحثين الذين اقترحوا في بحوثهم ضمان الودائع الاستثمارية ، فقال بعد عرض آرائهم في ذلك : وبإمعان النظر في هذه المحاولات نجد أنها حيل تصبح فيها الوديعة الاستثمارية المبنية عمليا على القراض ، وديعة استثمارية مبنية عمليا على قرض ربوي ، فالربا ما هو إلا ضمان لرأس المال مع فائدة محددة عليه .

أما بخصوص صندوق مخاطر الاستثمار الذي تعمل به بعض المصارف الإسلامية ، فيرى الباحث بأنه يجوز شرعا ، على أن يكون مآله عند التصفية جهات خيرية ، لاسيما إذا تم اقتطاعه من حصة المودعين في الربح .

وخلال هذا الفصل لم ينس الباحث أن يعرج على الحديث عن صعوبات المضاربة بين المودعين والمصرف الناشئة من السحوبات والإيداعات المتتالية في نظام المضاربة المشتركة والمستمرة .

ثم انتقل الباحث إلى الفصل الثاني الذي استعرض فيه أساليب التمويل ، والتي ابتدأها بالشركة والمضاربة مستعرضا بعض أحكامهما .

أشار الباحث إلى أنه نظرا للصعوبات الكثيرة التي تكتنف تطبيق المضاربة والمشاركة فقد عزفت المصارف الإسلامية عن العمل بهما واتجهت في علاقتها مع المستثمرين إلى أساليب المداينات أكثر فأكثر مثل : المراجعة ، والبيع الإيجاري ، وغير ذلك ، وقد بلغت نسبة المشاركات في العينة المختارة للدراسة نسبة لا تتجاوز ١٠٪ من التوظيفات باستثناء حالة واحدة .

في البيع بالتقسيط أشار الباحث إلى أن جمهور الفقهاء لا يجيزون بيع الوضيعة (الخطيطة) للتعجيل ، وإن كان أجازها نفر من الصحابة والتابعين ، واختار شيخ الإسلام ابن تيمية ، وتلميذه ابن القيم رواية الجواز من المذهب الحنبلي . ولم يفت الباحث أن يشير إلى أن خصم الأوراق التجارية (الكميالات) لا يمكن أن يجد مستنده في جواز بيع الخطيطة ، بل إن خصم الأوراق التجارية لا يجوز ، لأن حقيقة الخصم أن المصرف يقرض العميل مبلغا على أن يرده للمصرف أعلى ، وهذا هو ربا النسيئة المحرم .

ثم عرج الباحث على المراجعة ، فعرض قرار مجمع الفقه الإسلامي في الموضوع ، وانتهى إلى أنها جائزة إذا كان الوعد غير ملزم ، أما إذا كان ظاهرها البيع وباطنها التمويل فإنها لا تجوز ، وهو نفس ما انتهى إليه أيضا في موضوع البيع الإيجاري ، أي الإيجار المنتهي بالتملك .

وفي المشاركة المتناقصة اشترط لصحتها أن يتفق الشريكان على أن تناقص حصة أحدهما يتم بيعها للآخر بالقيمة السوقية في وقت البيع ، والوعد فيها يجب أن لا يكون ملزما . وفي التمويل العقاري اقترح الباحث قيام الحكومة ، أو المصارف الحكومية بتقديم قروض بدون فائدة لذوي الدخل المحدود ، أو توفر الدولة ، أو الأفراد ، أو المصارف المساكن للناس بموجب عقد الاستصناع .

وفي القروض المتقابلة (= المتبادلة) ، كأن يقول له " أقرضك ألفا لسنة على أن تقرضني في المستقبل ألفا لسنة ، أو أقرضك ألفا ثلاثين يوما على أن تقرضني ثلاثة آلاف لعشرة أيام " فعدها من القروض التي تجر نفعاً ، لأنها تؤول إلى الربا .

ثم انتقل الباحث لعرض الأساليب الاستثمارية الأخرى في الفصل الثالث فذكر شراء وبيع الذهب والفضة ونقل في ذلك الشروط الشرعية الثابتة نصا وإجماعا لجواز التبادل فيهما .

وتحدث كذلك عن بيع وشراء السلع ، فذكر ببعض الضوابط الشرعية ومنها عدم جواز بيع الطعام قبل قبضه .

وفيما يتعلق بشراء الأوراق المالية نقل الباحث في هذا الصدد بعض قرارات مجمع الفقه الإسلامي ومن أهمها :

أن تكون أموال الشركة المصدرة يغلب عليها العروض والمنافع عن الديون. أما أعمال البورصات فقد ذكر عدم جواز التعامل فيها ، لأنها مقامرة لا متاجرة وتعتمد على توقعات ارتفاع وانخفاض الأسعار ، ولا يوجد فيها تقابض للسلع .

وفي حديثه عن أساليب الخدمة المصرفية أوضح فيما يخص تحصيل الأوراق التجارية جواز تحصيل قيمة الورقة التجارية في تاريخ الاستحقاق ، وما يحصل عليه المصرف يعتبر أجرا على التحصيل . أما بطاقات الائتمان فبعد سرده لأنواعها ، وفوائدها ، والأطراف المختلفة ذات العلاقة ، خلص إلى أن بطاقة الائتمان إذا كانت لا تتضمن قرضا ربويا للعميل من الجهة المصدرة تعتبر جائزة إذ تنتهي المبالغ الناشئة عنها إلى الطرف المدين من حساب العميل .

ثم تطرق الباحث إلى بقية الخدمات المصرفية الأخرى ، مثل خطابات الضمان ، والحوالات ، والسفاتيح واعتبر المصرف فيها بمثابة وكيل لقاء أجر . ثم تعرض للصرف بضوابطه الشرعية المعروفة .

وأخيرا تناول بعض الإيرادات ، مثل : رسوم الخدمة من العملاء المقترضين، الذي أفتى بجمع الفقه بجوازها بشروط معينة ، وكذا أخذ فوائد الأموال المودعة في البنوك التقليدية المحلية أو الخارجية وصرفها في وجوه البر المختلفة .

وفي الخاتمة ذكر الباحث القاريء بأهم القضايا التي تناولها البحث بإيجاز .

ثانيا : قضايا للمناقشة :

لقد أحكم الدكتور رفيق ما عرضه من قضايا في كتابه بإقامة الدليل على ما أورد ، والتعليل لما أسند ، فجازه الله خير الجزاء وجعل ذلك في ميزان حسناته يوم العرض عليه .

وإذ نطرح بعض القضايا للنقاش فإننا نبتغي تجليتها وتوضيحها لا الاعتراض عليها، أو المشاكلة فيها . وسأعرض بعضا منها في هذه العجالة ، وإذا سنحت الفرصة ثانية ، فسنعود

لبقيتها خلال صفحات هذه المجلة الغراء . وأبدأ في البداية بموضوع : " مكافآت أعضاء هيئات الرقابة الشرعية " وهي في الغالب تشبه في المصارف مكافآت أعضاء مجلس الإدارة في شركات المساهمة .

وتعتبر أنظمة المصارف الإسلامية أن عائدتهما ذو طبيعة واحدة ، حيث تتولى في الغالب الجمعية العمومية تحديده .

والأجر على الفتوى هو من باب الاستئجار على فعل القربات الذي تكلم عنه الفقهاء كثيرا واختلفوا فيه اختلافاً بيناً^(١) .

وأقول أهل العلم في مسألة فعل القربات: كالإقامة، والآذان، والحج، وتعليم القرآن، يمكن تلخيصها فيما يلي^(٢) :

١- عدم الجواز؛ لأن الأصل في فعل الطاعة اختصاصها بالمسلم. وقد نص عليه أحمد، وبه قال عطاء، والضحاك بن قيس، وأبو حنيفة، والزهري. وكره الزهري، وإسحاق تعليم القرآن بأجر، ومن كره ذلك أيضاً: الحسن، وابن سيرين، وطاووس، والشعبي، والنخعي. وذلك أخذاً ببعض النصوص الثابتة في السنة، لكن متأخري الحنفية استثنوا بعض القربات استحساناً وذلك لشدة الحاجة وعموم البلوى.

٢- الجواز: وهو قول مالك، والشافعي مع تفصيل بين مذهبهما في بعض المسائل، ورخص في أجور المعلمين أبو ثور، وابن منذر لنصوص أخرى ثابتة عندهم أيضاً.

وقد اقترح الباحث الكريم في هذا الموضوع : إيجاد هيئة رقابة شرعية مستقلة إدارياً ومالياً تتقاضى مكافآتها من خارج المصارف ، مما يضمن حسن سير الفتوى وسلامة القصد واستقامتها .

والذي اتضح من خلال التجربة العملية أن اختلاف الفتوى وتنوعها في هيئات الرقابة الشرعية مرجعه الاختلاف في مناهج المفتين بين متساهل يراعي الظروف ومقتضيات العصر،

^(١) يراجع في ذلك: الشريف، شرف بن علي، الإجارة الواردة على عمل الإنسان: دراسة مقارنة، ط ١، (جدة دار الشروق، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م)، ص ١٣٦ ومابعداها.

^(٢) انظر: المعني لابن قدامة، ١٣٦/٨ (ط: هنجر)؛ بداية المجتهد لابن رشد (الحفيد)؛ ٢٢٦/٢ (ط: ١، دار القلم)؛ الذخيرة للقرافي؛ ٥٠٤/٥ (ط: دار الغرب)؛ حاشيتان لقلبيوبي وعميرة على منهاج الطالبين للنووي، ٧٦/٣ (ط: دار الفكر)؛ الحاشية لابن عابدين ٥٥/٦ (ط ٢، دار الفكر)

وبين من يريد حمل المؤسسات الإسلامية على العزيمة وعدم الترخص. فسلامة القصد وحسن النية من قبل هذه الهيئات ليس محل شك، وتعدد الآراء الاجتهادية وتنوعها أمر، وإدراك الصواب أمر آخر، فالمدار بين الحصول على أجر أو أجرين.

والملاحظ واقعا أن بيئة المصارف الإسلامية تنظمها بيئتان :

أحدهما : وجود هذه المصارف في محيط يتميز "بالأسلمة" الشاملة للنظام الاقتصادي.

وثانيهما : وجودها في محيط يغلب عليه النظام المصرفي التقليدي (الربوي) .

ففي الحالة الأولى : يمكن أن تكون استقلالية هيئات الرقابة الشرعية عن طريق تكوين هيئة رقابة عليا للمصارف تكون تابعة للمصرف المركزي إداريا وماليا وقراراتها وفتاواها ملزمة قضاء لكافة المصارف . وهذا ما يجري عليه العمل في بعض الدول التي تنتهج التطبيق الشامل للنظام المصرفي الإسلامي .

أما في الحالة الثانية فمن الصعوبة تصور استقلالية هذه الهيئات، ولكن يمكن أن يتم ذلك عبر مؤسسات خيرية، أو وقفية يكون من أغراضها الصرف على أهل العلم والفتوى.

والأمر الثاني الذي نود توضيحه يتعلق بما أشار إليه الباحث الكريم من عدم جواز اختصاص أرباب المال بمبلغ معين إذا زاد الربح عليه؛ لأن فيه محاباة للمال عن العمل، والواجب المساواة بينهما، أو تغليب العمل على المال لا العكس.

وفي هذه المسألة يمكن أن نتصور حالتين لهذا الاختصاص كما يلي:

١- الاتفاق على مبلغ معين يستحقه أحد الطرفين إذا زاد الربح على حد معين، وهذا ما أوصت به بعض المؤتمرات والندوات المصرفية الإسلامية ، ففي إحدى توصيات المؤتمر الثاني للمصرف الإسلامي نجد التنصيص على (أنه يجوز الاتفاق على مبلغ معين يستحقه المصرف ، أو المستثمر ، أو العامل إذا زاد الربح على حد معين)^(٣).

٢- إذا اتفقا على مبلغ معين يعطى لأحدهما إذا تجاوز الربح ذلك المبلغ، فهذه الصورة قد يتصور فيها معنى من معاني انقطاع الشركة، وقد تنعدم فيها عدالة التوزيع في الربح؛ إذ قد

(٣) فتاوى وتوصيات لجنة العلماء للمؤتمر الثاني للمصرف الإسلامي. وانظر: الفتاوى الاقتصادية لمجموعة دلة البركة، ص ١٨ (الطبعة الرابعة).

يستأثر أحد الطرفين بمعظم الربح، ولا يلحق الآخر إلا النزر اليسير. أما المحاباة التي قد توجد فهي لاختصاص طرفاً دون آخر، بل يمكن أن تكون لأي منهما.

ثم إننا إذا نظرنا إلى الشروط في العقود برمتها على أنها انعكاس لإرادة المتعاقدين من خلال قوى السوق، بحيث يكون الطرف الذي يحتل موقعا تفاوضيا هاما هو الذي يستطيع أن يملئ ما يراه يحقق النفع من المبادلة، فحينها تخف حدة النظر، ويقل الاهتمام بتلك المحاباة، لأنها موضوعية قائمة على ظروف السوق وليست تحكيمية يفرضها شكل العقد أو نص الفتوى.

ولا يخفى أن مبدأ الرضائية في العقود، والذي يتحقق من خلال التراضي بين طرفي العقد يلغى ما قد يبدو من محاباة ظاهرة بافتراض الرشد في التصرف الذي يؤمنه "شرط أهلية التصرف في العقود".

وأما ما ذهب إليه فضيلة الدكتور من جواز الجمع بين الأجر وحصة من الربح، معللا ذلك بأن العامل يجوز له الأجر الثابت، فلأن تجوز له الشركة في الربح أولى.

يجدر التنويه هنا بما ذكره الفقهاء بأنه متى جعل للمضارب، أو رب المال مع نصيبه دراهم فإن الشركة تكون باطلة، فلا يشترط مع الربح أجر ولا يجمع بين المضاربة والإجارة قال ابن المنذر (أجمع كل من نحفظ من أهل العلم على إبطال القراض إذا شرط أحدهما، أو كلاهما لنفسه دراهم معلومة) ^(٤)

وأخيرا فقد ذكر فضيلة الباحث في القروض المتبادلة أو المتقابلة وهي التي تسمى عند الفقهاء بـ "أسلفني أسلفك" أنها لا تجوز، لأنها قروض اشترطت فيها منفعة مقابلة، وقد ذكر نص المغني لابن قدامة في ذلك، وما يمكن ذكره هنا هو القول فقط بأن الحنابلة قد نصوا على فساد الشرط مع اعتبارهم بأن عقد القرض صحيح. فقد علق البهوتي على جملة هذه الشروط بقوله (ولا يفسد القرض بفساد الشرط) ^(٥) وعبر عن ذلك القاري في جملة الأحكام الشرعية

^(٤) الإجماع، ص ٥٨، مسألة (٥٢٩)، (ط = دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ) وانظر: المغني لابن قدامة، ٢٨/٥ (ط: مكتبة

القاهرة)؛ المبسوط للسرخسي، ١٤/٢٢ (ط م: دار المعرفة)؛ الهداية للمرغيناني ٩/٣ (ط: الحلبي).

^(٥) شرح المنتهى، ٢٧٢/٢.

الحنبلية في المادة (٧٤٦). بما نصه: (القرض لا يفسد بالشروط الفاسدة، وإنما يلغو الشرط الفاسد)^(٦)

والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل،،،

(٦) ص ٢٧٢.